الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)

The Status of the Arab Countries within the Map of the World oil Market (Present and Future challenges)

أ.بلقلة براهيم أستاذ مساعد قسم أ
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
belkellabrahim@ gmail.com

ملخص

تتبوأ الدول العربية مكانة هامة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، و باعتبار النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية، و يعتبر ذلك من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل والمحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في مستقبل السوق النفطية، وأن هذا الطريق الذي ستسلكه الدول العربية لأداء دورها بالشكل المطلوب سيكون محفوف بعدد من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار.

الكلمات الدالة: أسعار النفط، إمدادات النفط، السوق النفطية، الدول العربية.

Abstract

The Arab countries occupy an important place in the international oil market. What strengthen this position is its dominance over the greatest part of the confirmed international reserves of oil. Being produced and exported to foreign markets at international level, Arab oil becomes an important source of investment able to fulfill global needs of energy in the future horizons. As a result Arab countries are situated at the top of world countries; they are claimed to insure a part of international needs of oil in the next decades. There is no doubt that the pivotal role that will hopefully be done by the Arab countries in the future in the oil market would be fraught with a number of challenges that must be taken into account.

Key words: *Oil Price, Oil supply, the Oil Market, the Arabic Countries.*

مقدمة

يتميز الوطن العربي بوجود ثروات نفطية ضخمة في أعماق صحاريه، وقد بات يعتبر من أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم، و مصدرا رئيسيا في تزويد بقاع عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط، هذا مع جعل الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة النفط العالمية، وبذلك فإنه وخلال المستقبل المنظور فإن النفط العربي سيحتل مكانة متنامية الأهمية في ميزان الطاقة العالمية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية، ولا ريب أن هذا الموقع المتميز يلقي على عاتق الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول أعباء كثيرة تنوء المجموعات الدولية الأخرى بحملها، إذ ينبغي على الدول العربية المنتجة للبترول أن تواصل الاضطلاع بدورها الايجابي نحو استقرار السوق البترولية مع بذل كافة الجهود الممكنة ليظل البترول مصدرا أساسيا للطاقة. وفي ظل هذه المكانة المتميزة للنفط العربي على الساحة الدولية فإنه من الضروري أن تعمل الدول العربية النفطية على تعزيز التعاون العربي المشترك في المجال النفطي وتنسيق السياسات الخاصة بالبترول إقليمياً ودولياً والعمل ككتلة واحدة أسوة بالتكتلات الدولية الأخرى، وذلك لمواجهة التطورات والتحديات التي تواجهها الصناعة البترولية بشكل عام. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي المكانة الحالية والمستقبلية التي تحتلها الدول العربية

ضمن خارطة سوق النفط العالمية؟

وبهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول المحاور التالية:

أولا: المواقع الحالي للدول العربية في سوق النفط العالمية.

ثانيا: الدور المستقبلي للدول العربية في سوق النفط العالمية.

ثالثا: التحديات الرئيسية للدول العربية في ظل الدور المستقبلي في السوق النفطية

أولا: المواقع الحالي للدول العربية في سوق النفط العالمية.

يتضح لنا الدور الفاعل والموقع الحالي المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبترول على خارطته العالمية من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في خصائص النفط العربي، حجم الاحتياطيات ومستويات الإنتاج، وكذا حجم الاستهلاك المحلي من النفط.

1 ـ **خصائص النفط العربي**: يتميز النفط العربي بعدة خصائص تميزه عن أنواع النفوط الأخرى في بقية أنحاء العالم ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

• تكاليف انتاج النفط العربي تعتبر أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم ،إذ يتصف نفط الكويت و العربية السعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولارا كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية [1] .وتعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي إلى ما يلي:

- اتسام أبار بلدان الشرق الأوسط بأنها ذات احتياطات غزير تتوافر فيها إمكانيات التدفق الذاتي. وكمثال على ذلك فإن الجزء الأكبر من احتياطيات النفط العراقية يوجد في حقول عملاقة حيث أن نسبة 68.7 % من الاحتياطيات يوجد في ثلاثة حقول فقط، وأكثر من 92 % من الاحتياطيات موجودة في أفضل 8 حقول[2].

- أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض المكامن عن 1000م في الحقول الشمالية للعراق[3].

- أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول. إذ تمثل سبعة من حقول المملكة العربية السعودية وهي:الغوار، البقيق، الشيبة، السفانية، الظلوف، البري والمرجان ، طاقة إنتاجية مشتركة تبلغ 7.25 ملايين برميل يوميا، ويسهم حقل الغوار والذي يعد من أكبر الحقول في العالم بخمسة ملايين برميل يوميا[4].

• الموقع الجغرافي لمناطق إنتاج البترول يشكل مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير البترول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج البترولي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل، فالموقع المتوسط للخليج العربي بين الشرق والغرب يمكنه من تزويد قارات آسيا وأستراليا وأوربا الجنوبية والشمالية. كما توفر قناة السويس مسافات ضخمة تقدر بآلاف الأميال لتزويد أوربا بالطاقة، وتوفر 30 % من أجور النقل في حالة نقل البترول من رأس الرجاء الصالح[5].

• يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت الذي توجد بنسبة عالية في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية.

• ضخامة كميات الاحتياطات النفطية العربية التي بلغت ما مقداره 683.66مليار برميل خلال العام 2010 [6] وهو ما يمثل نسبة 57.51 % من الاحتياطي العالمي، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام 1945 عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب.

• تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعات البتر وكيماوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

2 ـ **احتياطات النفط العربية**: تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الضخمة التي استثمرتها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطاتها النفطية وتنتقل بها من مستوى 353.4 مليار برميل في نهاية 1980 إلى 683.66 مليار برميل في عام 2010 ، أي أن الإضافة الإجمالية على الاحتياطات النفطية التي تحققت في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية قد بلغت 330.26مليار برميل.

لقد شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002-2010 تطورا ملحوظا، فخلال عام 2002 لم تكن الدول العربية تمتلك سوى 652.42 مليار برميل أي ما يشكل حوالي 58.59 % من الاحتياطي العالمي الذي قد بلغ مستوى 1113.48 مليار بميل آنذاك، وأخذ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول العربية في الارتفاع إلى أن وصل إلى مستوى 683.66 مليار برميل عام 2010 رغم انخفاض حصتها عالميا إلى مستوى 57.51 % نظرا للارتفاع الملحوظ في إجمالي الاحتياطي العالمي الذي بلغ مستوى 1188.73مليار برميل.

الشكل رقم(1): تطور احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002-2010

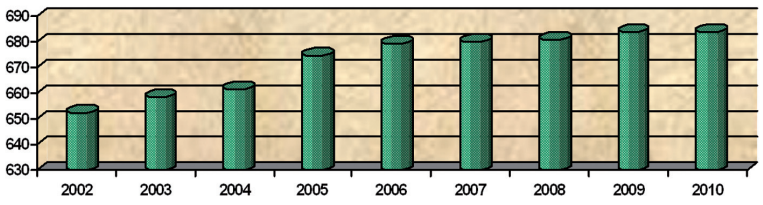

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة أوابك

وعند مقارنة حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطات العالمية في نهاية 2010 مع المجموعات الدولية الأخرى، يلاحظ استحواذها على 57.51 % من ذلك الاحتياطي، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكل احتياطي السعودية ما نسبته 22.26 % من الاحتياطي العالمي، تليها العراق بحصة 9.67 %، ثم الكويت بحصة 8.53 %، والإمارات العربية وليبيا بحصة 8.22 % و 3.9 % من الإجمالي العالمي على التوالي، وقطر والجزائر بحصة 2.13 % و1 % على التوالي.

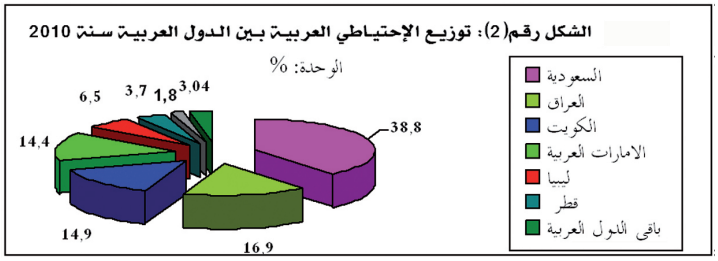

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة أوابك

وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية، فقد تركز معظمه في دول الخليج العربية- باستثناء البحرين- والعراق، إذ تستحوذ هذه المجموعة على ما نسبته 88.38 %من إجمالي الاحتياطي العربي من النفط، وتأتي على رأسها السعودي التي تستأثر بنسبة 38.7 %، يليها العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطات الدول العربية نحو 16.82 % ثم الكويت التي تستحوذ على 14.84 % والإمارات العربية بنسبة 14.3 % ثم قطر التي تأتي بعد ليبيا من حيث المرتبة بنسبة3.71 %.

فيما لا تمثل دول شمال إفريقيا النفطية الأساسية والمتمثلة في ليبيا والجزائر سوى 8.57 % من إجمالي الاحتياطي العربي، أما باقي النسبة والتي تقدر بـ 3.05 % فتتوزع على باقي الدول العربية والمتمثلة في سلطنة عمان والسودان ومصر وسوريا واليمن، بالإضافة إلى تونس والبحرين.

3 ـ **إنتاج النفط عربيا**: مر إنتاج الدول العربية من النفط الخام بعدة مراحل خلال الفترة 2002-2010، حيث ألقت الظروف التي شهدتها كل مرحلة بظلالها على مستويات إنتاج النفط في الدول العربية والتي يرتبط إنتاج سبع دول منها بما تتخذه منظمة أوبك من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية.

ففي عام 2002 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 18.67 مليون ب/ي أي ما يشكل حوالي 28.46 % من الإنتاج العالمي، وفي عام 2006 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى 22.97مليون ب/ي وهي أعلى مستوى إنتاج مسجل خلال الفترة 2002-2010 ويعود هذا المستوى المرتفع من الإنتاج إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وفي عام 2009 وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه من قبل منظمة الأوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى مستوى 21.12 مليون ب/ي، ولم يتغير مستوى 2010 إنتاج كثيرا عن مستوى 2009 حيث سجل ما قيمته 21.21مليون ب/ي وهو ما يمثل 29.42 % ومرد ذلك يعود إلى الاستقرار الذي عرفته السوق النفطية في هذه السنة والذي أدى إلى المحافظة على حصص الإنتاج.

والجدير بالملاحظة هنا أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي (29.42 %)تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل نسبة 57.51 %من الاحتياطي العالمي مع العلم أن العكس هو الحاصل بالنسبة للمجموعات الدولية السابقة والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول.

الشكل رقم(3): إنتاج النفط الخام عربيا خلال الفترة 2002-2010

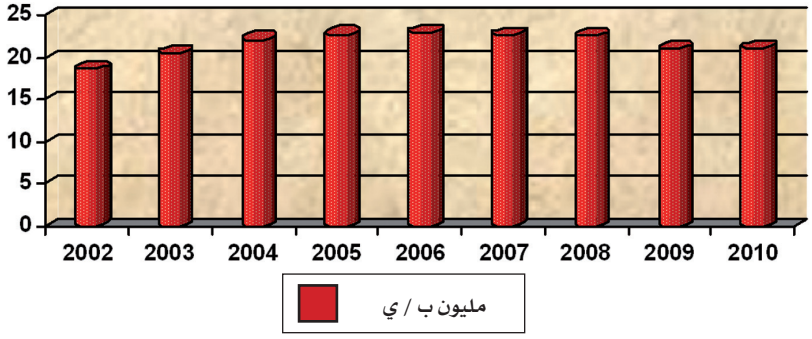

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

وعلى مستوى الدول العربية متفرقة، فقد استأثرت السعودية بجزء كبير من إنتاج الدول العربية من النفط الخام عام 2010، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 8.13 مليون ب/ي أي ما يمثل 38.33 % من الإنتاج العربي من النفط الخام، وما نسبته 11.28 % من إجمالي الإنتاج العالمي، تليها العراق التي وصل إنتاجها سنة 2010 إلى مستوى2.34 مليون ب/ي مستأثرا بما نسبته 11.03 % من إجمالي الإنتاج العربي و3.24 % من إجمالي الإنتاج العالمي.يلي بعد ذلك الكويت والإمارات التي وصل إنتاجهما إلى 2.31 و 2.3 مليون ب/ي على التوالي أي بنسبة 10.89% و 10.84 % من إجمالي إنتاج الدول العربية، ونسبة 3.2 % من الإنتاج العالمي لكل منهما، ويوضح الشكل

رقم(4) توزيع انتاج الدول العربية من النفط خلال عام 2010

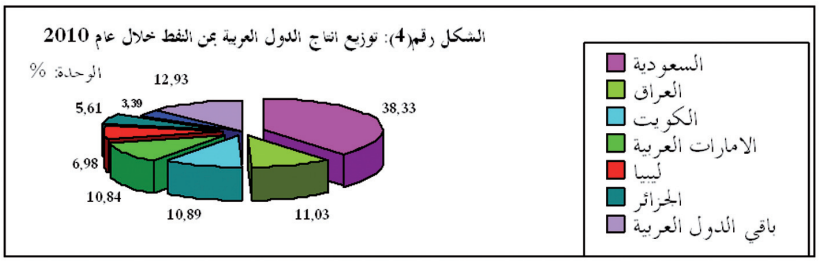

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2010.

ويوجد من بين الثلاثة عشر(13) بلدا الذي تجاوز معدل إنتاجها 2 مليون ب/ي عام 2010 أربع دول عربية وهي السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بعد روسيا، والعراق والكويت والإمارات العربية في المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشرة عالميا من حيث إنتاج النفط على التوالي.

وعند مطابقة بيانات احتياطيات وإنتاج النفط في البلدان العربية، يتبين لنا أنه توجد إمكانيات كبيرة لدى البلدان العربية لزيادة طاقاتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية نظرا لحجم الاحتياطيات الضخمة المتوفرة لديه، كما أن إنتاج البلدان العربية لا يشكل سوى أقل من ثلث الإنتاج العالمي من النفط في الوقت الذي تمتلك فيه أكثر من نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه، وهذا ما يشكل مفارقة ضمنية.

4 ـ **استهلاك النفط في الدول العربية**: وفيما يخص استهلاك الدول العربية من المنتجات البترولية فقد ازدادت في الدول العربية بمعدل 5.9 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 2002-2010 حيث وصلت إلى 5.7 مليون نفط مكافئ/ي عام 2010 مقابل 3.88 مليون برميل نفط مكافئ/ي عام 2002. ومن المتوقع أن يصل حجم استهلاك النفط في البلدان العربية إلى 7 مليون مكافئ نفط/يوم في عام 2020 ثم إلى 9.4 مليون م ن/ي عام 2030 [7]. وعلى الرغم من هذا التزايد فقد تراجعت حصة المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2002-2010 إذ بلغت حصتها 52.89 % عام 2010 مقابل 54.24 % عام 2002، وقد استهلكت الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 86.6 % من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2010 مقابل 13.4 % في الدول العربية الأخرى، كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة إلى تراجع واضح في الاقتصاديات العربية الأمر الذي أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في استهلاك المنتجات البترولية في الدول الأعضاء بدأ من عام 2009 إذ تراجع نمو معدل استهلاك من 7.3 % عام 2008 إلى 3.4 % في عام 2009 ثم إلى 3 % في عام 2010.

على الرغم من المعدل المرتفع نسبيا من الاستهلاك المحلي إلا أن الإنتاج الفائض القابل للتصدير من النفط من البلدان العربية بعد اقتطاع مستلزمات السوق المحلية من المنتجات النفطية قد ارتفع من 19م ب/ي في عام 1980 إلى 21.6 م ب/ي عام 2006، أي أن قدرات البلدان العربية على التصدير قد ازدادت بمقدار 2.5 م /ي خلال الفترة 1980-2006. ومن المتوقع أن تزداد قدرة البلدان العربية (البلدان العربية الأعضاء في أوابك فقط) على تصدير النفط بعد انتهائها من بناء طاقاتها الإنتاجية الإضافية الجديدة التي ستبلغ حوالي 13.1 م ب/ي بحلول عام 2020، وعليه ستصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية للدول العربية إلى حوالي 39.6 مليون برميل، وبذلك سيصل حجم الإنتاج الفائض القابل للتصدير من البلدان العربية إلى 32.6 م ب/ي خلال الفترة 2006-2020، وهذا مؤشر أخر على إمكانيات البلدان العربية في مجال زيادة إنتاجها من النفط على الرغم من الزيادة الملموسة في استهلاكها المحلي[8].

ثانيا: الدور المستقبلي للدول العربية في سوق النفط العالمية.

بعد استعراضنا للمكانة المرموقة التي تحتلها الدول العربية في السوق النفطية العلمية حاضرا من خلال وفرة الاحتياطات المؤكدة من النفط، وانخفاض تكلفة إنتاجه، ووفرة البنى التحتية لمرافق تصديره، فإن ذلك يعتبر من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل والمحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في مستقبل السوق النفطية، وأن هذا الطريق الذي ستسلكه الدول العربية لأداء دورها بالشكل المطلوب سيكون محفوف بعدد من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار.

1 ـ **الوضع المستقبلي للسوق النفطية**: سنقوم باستشراف الوضع المستقبلي للسوق النفطية من خلال التطرق إلى توقعات الطلب العالمي على النفط والإمدادات النفطية حتى آفاق 2030.

أ ـ توقعات الطلب العالمي على النفط حتى عام 2030: بناءا على التوقعات التي ورد ذكرها من قبل والتي تتعلق بمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الرئيسية، فإنها تشير إلى مواصلة حفاظ النفط على حصة رئيسية كأحد مصادر الطاقة الرئيسية حتى عام 2030، حيث ستعتمد جل القطاعات الاقتصادية في الدول النامية على النفط بشكل أساسي في استخداماتها النهائية، وخاصة قطاع النقل والمواصلات الذي سيشهد نموا ملحوظا في الطلب على النفط. فبناءا على سيناريوا الأساس

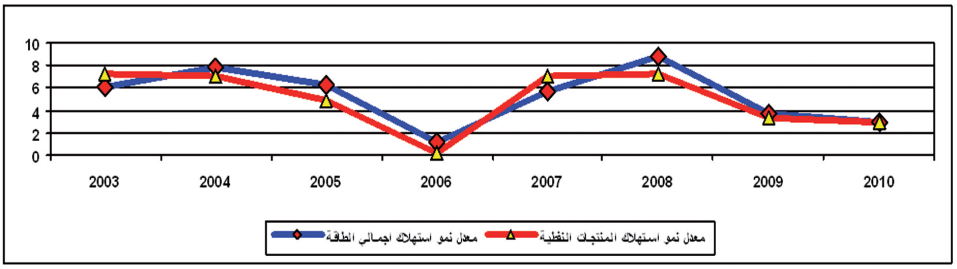

الشكل رقم(6): تطور معدلات نمو استهلاك إجمالي الطاقة والمنتجات النفطية في الدول العربية خلال الفترة 2002 - 2010
الوحدة:٪.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يتوقع أن يرتفع الطلب إلى 88.7 ملون برميل/ي عام 2015 وإلى 105.1 مليون برميل/ي عام 2030[9]. أما بحسب سيناريو الأساس لأوبك، فيتوقع أن يرتفع الطلب إلى 90.2 مليون برميل/ي عام 2015 ثم إلى 105.6 مليون برميل/ي عام2030 [10]. ويذكر أن معدل الزيادة السنوية في الطلب العالمي على النفط حتى عام 2030 سوف لن تقل عن 1 مليون برميل في اليوم.

وعلى مستوى المجموعات الدولية من المتوقع أن يشهد الطلب على النفط في الدول الصناعية بناءا على سيناريو الأساس لمنظمة الأوبك انخفاضا من مستوى 47.5 مليون برميل/ي عام 2008 إلى 43.4 مليون ب/ي عام 2030، لتنخفض حصة هذه المجموعة من الطلب العالمي على النفط من مستوى 55.5 % عام 2008 إلى 41.1 % عام 2030 [11].

وفي المقابل يتوقع أن يرتفع طلب البلدان النامية على النفط من 33 مليون ب/ي إلى 56 مليون ب/ي خلال نفس الفترة، لترفع بذلك حصة هذه المجموعة الدولية من إجمالي الطلب العالمي على النفط من مستوى 88.6 % عام 2008 إلى 53.1 % عام 2030، وضمن ذلك يتوقع أن يشهد الطلب على النفط في البلدان النامية الأسيوية (ماعدا الشرق الأوسط) زيادة كبيرة تصل إلى الضعف تقريبا خلال الفترة 2008–2030 أي من 17.3 مليون ب/ي عام 2008 إلى 33.1 مليون برميل عام 2030. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توقع نمو الطب على النفط في كل من الصين والهند، حيث من المتوقع أن يصل الطلب الصيني إلى مستوى 16مليون ب/ي عام 2030 بعدما سجل لسنة 2008 مستوى 8 مليون ب/ي، وهذا بفضل المعدلات النمو المرتفعة المتوقع تسجيلها وكذا بمعدلات النمو السكاني.فتضير معظم التقديرات إلى أن الاقتصاد الصيني مرشح للنمو بمعدلات عالية نسبيا(6.2%) حتى عام 2030، حيث أن متوسط معدلات النمو ستمثل حوالي 5.3 % بين عام 2026 وعام 2030، وستعود الزيادات في حجم الاقتصاد الصيني للاستثمار في مختلف قطاعاته لاسيما الصناعية منها[12]، وسيتضاعف الطلب على النفط في قطاع النقل بمعد أربعة أضعاف تقريبا ما بين عامي 2005 و2030 ليساهم بأكثر من ثلثي الزيادة المتوقعة في الطلب الصيني على النفط، حيث ستوسع أسطول المركبات بحوالي 7 أضعاف ليصل عدد المركبات إلى ما يقارب 270 مليون مركبة. والجدير بالذكر أنه قبل عام 2025 ستتجاوز الهند اليابان لتصبح ثالث أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين[13].

بتوقعات إمدادات النفط حتى عام 2030: تعتمد إمدادات النفط على تصرفات العديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة المختلفة- بما في ذلك الشركات المختلفة (شركات النفط العالمية، شركات النفط الوطنية، والمنتجون المستقلون)، والبلدان المنتجة من أوبك[14]. وبالنظر إلى التوقعات المتعلقة بالإمدادات النفطية العالمية حتى عام 2030 وفق مصادر الصناعة النفطية المختلفة، يتضح أن الصورة لا تختلف كثيرا من مصدر إلى أخر. فإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن تصل الإمدادات العالمية من النفط إلى 103.9 مليون ب/ي عام 2030 أي بزيادة قدرها 18.4 مليون ب/ي بين عامي 2007 و 2030 ، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية، أن تصل الإمدادات العالمية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية إلى 105.2 مليون ب/ي عام2030 أي بزيادة قدرها20.5 مليون ب/ي مقارنة مع عام 2007 . بينما تتوقع منظمة أوبك أن ترتفع الإمدادات النفطية من 85.8 مليون ب/ي عام 2008 إلى 105.9 مليون ب/ي عام 2030 أي بزيادة 20.1 مليون ب/ي بين عامي2008 و 2030[15].

وهناك اعتقاد سائد بأن الإمدادات من خارج أوبك لم تنمو بشكل سريع كما كان متوقعا لها من قبل وذلك لعدد من الأسباب، منها انخفاض معدلات الإنتاجية، والشروط المالية والمخاطر السياسية، و الشكوك التي تحيط بجانب العرض، لاسيما فيما يتعلق باستجابة الاستثمارات لحالات عدم اليقين المرتفعة. وهناك سمة يتسم بها العرض من خارج أوبك وهي أن تكلفته الحدية مرتفعة وبصورة متزايدة. كما أن المخاطر السياسية المكتنفة لإنتاج النفوط غير التقليدية واضحة أيضا. وأن حالات عدم اليقين بشأن الإمدادات من خارج أوبك لديها تأثير كبير على البلدان المنتجة من منظمة أوبك، كونها لا تزال تلعب دور المنتج المرجح لصناعة النفط العالمية.

2 ـ أهمية الدول العربية في إمدادات النفط العالمية حتى عام 2030: بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة وإمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنى التحتية، فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030. وتعتبر من أحد الشروط المهمة والتي يجب أن تتوفر لأي دولة حتى تكون قادرة على إجراء زيادة كبيرة مستدامة في طاقتها الإنتاجية هو وجود قاعدة كبيرة من الاحتياطات النفطية المؤكدة ، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك ستة دول بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010 أكثر أو ما يقارب 100 مليار برميل (السعودية، العراق ، إيران، فنزويلا، الكويت، الإمارات) منها أربعة دول عربية التي تضم فيما بينها احتياطيات تقدر بنحو 578.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48.7 % من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم[16].

وبناء على سيناريو الأساس المتعلق بتوقعات الإمدادات النفطية لوكالة الطاقة الدولية يتوقع تزايد الإمدادات العالمية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمعدل 1 % سنويا لتصل إلى 105.2 مليون ب/ي عام 2030 . وبناء على تلك التوقعات ستتزايد حصة الدول العربية من تلك الإمدادات النفطية العالمية من 29 % عام 2007 لتصل إلى 38 % عام 2030، حيث سترتفع الإمدادات النفطية للدول العربية من 23.4 مليون ب/ي إلى 36.2 مليون ب/ي عام 2030 أي بزيادة حوالي 12.8 مليون ب/ي[17]. وعليه فإن جميع التوقعات تشير إلى تزايد أهمية نفط الدول العربية في سوق النفط العالمية في الوقت الذي تنخفض فيه حصص المجموعات الأخرى، مع

العلم أن إمدادات الدول العربية سوف تزداد أهمية في سوق النفط العالمية على المدى البعيد لأن الزيادة السنوية المتوقعة في إنتاج النفط من خارجها في تلك الفترة ستكون أقل من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، مما يعني ا ستمرار ازدياد الهوة بين الطلب العالمي على النفط من جهة، والإنتاج من خارج الدول العربية من جهة أخرى. و عليه فإن الانخفاض المحتمل في الإنتاج من خارج الدول العربية يتوقع أن يجلب أهمية أكبر للدول العربية المنتجة، إذ يتوقع أن تتجه لها الأنظار لزيادة طاقتها الإنتاجية بغية سد الفجوة المتزايدة في المستقبل بين الزيادة في الطلب على النفط والإنتاج من خارجها.

ولتلبية الزيادة المتوقعة على نفط الدول العربية فإنه يتحتم على هذه الدول القيام بتوسعات كبيرة في طاقتها الإنتاجية، مع العلم أن أكثر من 70 % من الزيادة المتوقعة في الطاقات الإنتاجية للدول العربية سيكون مصدرها من السعودية والكويت والإمارات بالإضافة إلى العراق، مما يشير إلى المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الدول ذات الاحتياطات العالمية بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتوسعة الطاقة الإنتاجية.

3 ـ**أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي في ظل الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية**: نظرا إلى أن الدول العربية تمتلك قاعدة ضخمة من موارد الطاقة، فسيكون مستوى الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في الدول العربية أمرا حيويا بالنسبة لآفاق سوق الطاقة العالمية على المديين المتوسط والبعيد، وسيعتمد حشد ذلك الاستثمار اعتمادا كبيرا على سياسات الإنتاج والاستثمار الخاصة بالدول الرئيسية المنتجة. وعلى المدى الأبعد ستشكل دول الشرق الأوسط معظم الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط فمن المقدر أن يصل الطلب العالمي على نفط الدول العربية في عام 2030 مستوى 39.5 مليون ب/ي بعد أن بلغ مستوى 25 مليون ب/ي عام 2005 وبذلك سيصل حجم الزيادة في الطلب على النفط في هذه البلدان إلى 14.5 م ب/ي، أي حوالي 44.3 % من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على النفط التي ستبلغ 32.7 مليون ب/ي خلال نفس الفترة [18]، وهي المنطقة التي تمتلك ما يقرب من 60 % من احتياطات العام النفطية المؤكدة، وتعد تكاليف الإنتاج فيها الأقرب من بين مناطق العالم قاطبة، حيث يقل متوسطها عن الدولارين للبرميل الواحد في دول الخليج العربية، كما أن تكاليف الاستثمار نفسها منخفضة أيضا إذ تقل عن 5000دولار للبرميل في كل يوم من أيام الإنتاج[19].

ومن المحتمل أن يكون للملكة العربية السعودية والعراق نصيب كبير في معظم الزيادة في إنتاج الدول العربية من النفط، وستواصل المملكة العربية السعودية دورها الحيوي في تحقيق التوازن لسوق النفط العالمية، وسيكون استعدادها وقدرتها على القيام باستثمارات ملائمة التوقيت في الطاقة الإنتاجية للنفط عاملا رئيسيا حاسما في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأسعار، إذ ستتطلب المحافظة على الطاقة الإنتاجية للملكة العربية السعودية وزيادتها مزيدا من الاستثمار في المستقبل، وهناك 70حقلا تحتوي على 50 % من الاحتياطيات المثبتة، تنتظر التطوير، وتقدر شركة أرامكو السعودية أنه بوسعها رفع الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون برميل/ي والمحافظة عليها عند هذا المستوى حتى عام 2033، دون وجود أي احتياطيات إضافية[20].

وباستشرافنا للمستقبل القريب لإمدادات النفطية العالمية ونصيب الدول العربية منها سيعزز ذلك من أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي، وسيبرز الدور المحوري والمهم الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط الأمر الذي سيلزمها بذل المزيد من الجهود نحو استقرار السوق النفطية وتوفير الاحتياجات الضرورية للدول المستهلكة من مصادر الطاقة التي تعتبر المحرك الرئيسي لنمو اقتصادياتها.

ثالثا: التحديات الرئيسية للدول العربية في ظل الدور المستقبلي في السوق النفطية:

ضمن تعاظم دورها في سوق النفط العالمية، فإن الدول العربية تواجه تحديات رئيسية على المدى الطويل والتي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار.تتمثل أهم التحديات التي قد تواجهها هذه المجموعة من الدول خلال العقود القليلة القادمة فيما يلي:

1 ـ**الحفاظ على سعر ملائم للنفط**: تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات معقولة بحيث تحافظ الدول المنتجة على حصة النفط في مزيج الطاقة العالمي، وعلى حصة أوبك عامة والدول العربية بشكل خاص في أسواق النفط العالمية، في ضوء إمكانية دخول منتجين جدد وظهور مناطق إنتاج جديدة، وعدم تشجيع البحث عن بدائل للنفط خاصة في قطاع النقل.

وتشير التجربة التاريخية أن مصالح المنتجين والمستهلكين كانت متباينة للغاية، حيث يفضل المنتجين أسعار النفط المرتفعة، وفي المقابل يفضل المستهلكين الأسعار المنخفضة، وهذا يتوقف على المرحلة التي تمر بها دورة أسعار النفط. وفي الوقت الحاضر، هناك إدراك من الطرفين بأن أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا لا تخدم أي منهما. فمن ناحية، فإن أسعار النفط المنخفضة تحد من تدفق الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة لضمان إمدادات نفطية مستقرة. ومن ناحية أخرى، يمكن لأسعار النفط المرتفعة والمتقلبة أن تلحق الضرر بآفاق النمو العالمي وخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم مع عواقب زعزعة مجالات الاستقرار.

ولكن مجرد تلاقي المصالح والآراء لا يكفي لتحقيق استقرار التوقعات في المدى الطويل أو ضمان وجود توازن مستقر. وليكون النطاق السعري المفضل ذا مصداقية، فمن المهم أولا أن يكون منسجما مع العوامل الأساسية في السوق. ثانيا فإن إدامة التقارب بين وجهات النظر حول أساسيات السوق تتطلب اتخاذ بعض التدابير لبناء الثقة وتبادل المعلومات حول المتغيرات الرئيسية مثل التكاليف، وزيادة تدفقات الاستثمار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. وثالثا، إذا كانت تصورات السوق حول مدى التجاوب وتوقيته مخطئة، عندها يمكن للدبلوماسية السياسية أن تلعب دورا في منع التقلبات الحادة في الأسعار من خلال زيادة مستوى التجاوب[21].

2 ـ**التحدي البيئي**: خلال القرن الماضي تجاوزت المخاوف البيئية

المرتبطة بالطاقة المستويات المحلية إلى المستويات الإقليمية والعالمية، بحيث لم تقتصر على تلوث الهواء بل تجاوزته إلى التغير المناخي، ومن هنا فإنه وفي الوقت الذي ستستمر فيه العوامل المحلية والإقليمية في التأثير على أنماط استخدام الطاقة، فإن المخاوف المتنامية من التغيرات المناخية سيكون لها تأثير على مستقبل الطاقة بشكل عام ومستقبل النفط خاصة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عرقلة سعي الدول العربية الدءوب لزيادة حصتها في أسواق النفط العالمية. وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وبروتوكول كيوتو المصاحب لها أهم الاتفاقيات التي قد يكون لها انعكاسات على استهلاك البترول وتجارته وبالتالي على اقتصاديات الدول العربية. وباستشراف المستقبل فإن السياسات المستقبلية التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون يمكن أن يكون لها تأثير كبير في أسواق الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط بشكل خاص، فوفقا لسيناريوهين يقومان على دوافع بيئية فإن معدلات حصص الغاز الطبيعي والنفط والفحم في الطاقة العالمية ستتراجع إلى 11% و6% و3 % على الترتيب بحلول 2100، وتتراجع الحصة الكلية للوقود الأحفوري إلى أقل من 20 % ، لكن هذا السيناريو يرتكز على إجراءات سياسية طموحة تسهم في الإسراع بإدخال تحسينات على كفاءة الطاقة وتشجيع الطاقة غير الضارة[22].

3 ـ**التحديات التقنية**: تشكل التطورات التكنولوجية تحد رئيسي للدول العربية والدول النفطية بشكل عام خاصة على المدى الطويل، وباعتبار أن النقل يشكل أكبر مستهلك للطاقة وأحد أهم المحاور الأساسية للنمو الاقتصادي لكافة البلدان الصناعية، فإن وقود النقل يصنف كمادة إستراتيجية لدى كافة البلدان الصناعية، ووفقا لذلك فإنه ومع بداية السبعينات من القرن الماضي، باشرت معظم هذه البلدان في العمل على تطوير بدائل الوقود وأقرت في سبيل تحقيق ذلك عدة قوانين وتشريعات وتبنت سياسات استهدفت تشجيع وتطوير واستخدام بدائل النفط وخاصة الطاقات المتجددة.

ومن الضروري التنويه بأن الجهود التي بذلت قد أثمرت حتى الآن في إحداث تطورات تكنولوجية هامة في منظومة النقل، مما يدل على أن هذه المنظومة ستشهد تغييرات كبيرة خلال النصف الثاني من هذا القرن، ويتبين من مراجعة هذه التطورات أن جهود التطوير انصبت في محورين الأول يعتمد على تطوير منظومة النقل التقليدية، والثاني يستهدف التطوير التدريجي لمنظومة نقل بديلة تعتمد كليا على المحرك الكهربائي والطاقة الكهربائية، وقد بدأ فعليا دخول المحرك الكهربائي إلى منظومة النقل مع إدخال المركبة المهجنة التي بدأ التوسع في تسويقها، وفي هذا الصدد بقد نجحت صناعة السيارات في تطوير نماذج مختلفة من وسائط النقل مزودة بخلايا وقود وبطاريات متطورة تم تجربتها بنجاح في ظروف حقلية مختلفة[23]. ووفقا لما سبق فإن الأبحاث والاستثمار في بدائل الوقود التي تم التطرق لها ستمثل تحدي كبير للدول العربية ، إذ سيؤثر ذلك على قطاع النقل الذي يعتبر أهم مستخدم للنفط، وضمن هذا السياق تتوقع إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أن تؤدي الاستثمارات في بدائل الوقود إلى خفض الطلب على الغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020 بمعدل نصف برميل يوميا[24].

4 ـ**التحديات المتعلقة بجانب الاستثمارات النفطية**: من خلال استشرافنا للمستقبل القريب لإمدادات النفطية العالمية ونصيب الدول العربية فإن ذلك سيعزز من أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي، وسيبرز الدور المحوري والمهم الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط الأمر الذي سيلزمها بذل المزيد من الجهود نحو استقرار السوق النفطية وتوفير الاحتياجات الضرورية من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية. وفي هذا الصدد فإن إن سوق نفطية متوازنة ومستقرة (تلبى تطلعات المنتجين والمستهلكين) يعتبر أمرا ضروريا لحفز الدول المنتجة والمصدرة لزيادة استثماراتها النفطية، إذ من غير المتوقع أن يكون لدى الدول المصدرة للنفط الحافز المالي أو الموارد الكافية للاستثمار في توسعة طاقاتها الإنتاجية في ظل سوق متقلبة ومتأرجحة، نظرا لكلفتها المالية الباهظة من جهة، وعدم التأكد من توفر الطلب والسعر المناسب من جهة أخرى.

خاتمة:

تتبوأ الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، كما تبرز أهمية النفط العربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية، فنظرا لما تمتلكه البلدان العربية من قاعدة ضخمة من موارد البترولية، فإن مستوى الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط سيكون أمرا حيويا بالنسبة لآفاق سوق الطاقة العالمية على المديين المتوسط والبعيد، وسيعتمد حشد ذلك الاستثمار اعتمادا كبيرا على سياسات الإنتاج والاستثمار الخاصة بالدول الرئيسية المنتجة، وبهذا فإن البلدان العربية تقع على التزامات كبرى.

و لا ريب في الدور المحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في المستقبل في السوق البترولية، والطريق الذي ستسلكه الدول العربية لأداء دورها بالشكل المطلوب سيكون محفوف بعدد من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار.و من تلك التحديات ما هو متعلق بالحفاظ على أسعار النفط عند مستويات معقولة بحيث تحافظ الدول المنتجة على حصة معتبرة للنفط في مزيج الطاقة العالمي. وهناك التحدي البيئي التي قد تواجهه الدول العربية ما يؤدي إلى عرقلة سعيها الدءوب لزيادة حصتها في أسواق النفط العالمية، كما أن تطور تقنيات إنتاج المركبات التي تسير بخلايا الوقود يعتبر من أهم التحديات التي قد تواجه قطاع، وتجدر الإشارة كذلك، إلى إن إيجاد سوق نفطية متوازنة ومستقرة يعتبر أمرا ضروريا لحفز الدول المنتجة والمصدرة لزيادة استثماراتها النفطية النفط في الدول العربية في المستقبل

الهوامش

1 -عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 181، بيروت 1994، ص ص: 35-36.

2-Ghazi M. Haider, -Economies of oilfields development ventures in Iraq, in Middle East Economic- Survey ❖MEES❖, February 23,2004,D1.

3 -مجموعة باحثين، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأول، أبوظبي، 2007، ص: 156.

4 -فاتح بيرول، الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية: الانعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الأوسط، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، طبعة الأولي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص363-364.

5 -يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص31.

6 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، 2010.

7 -مظفر البرازي، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقعه وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124، شتاء 2008، ص139.

8 -مظفر البرازي، مرجع سبق ذكره، ص139-140

9-Energy Information Administration (EIA),International Energy Outlook 2009

10-Organization of Petroleum Exporting Countries(OPEC), World Oil Outlook 2009

11- (OPEC), World Oil Outlook 2009

12 -جميل الطاهر، أفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز حتى عام 2030: تحديات وفرص، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الربع والثلاثون، العدد124، منظمة الأقدار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، شتاء 2008، ص24.

13 -عبد الفتاح دندي، ملخص تقرير أفاق الطاقة العالمي 2007 المنشور من طرف منظمة أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الربع والثلاثون، العدد124، منظمة الأقدار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، شتاء 2008، ص255.

14 - كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقدار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، خريف 2010، ص27.

15-جميل الطاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية: الاستهلاك والعائدات البترولية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد111، المجلد30، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، خريف2004، ص66.

16-معلومات مستنبطة من التقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2010.

17-International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2009

18 -مظفر البرازي، مرجع سبق ذكره، ص141.

19 - فاتح بيرول، مرجع سبق ذكره، ص362-363.

20 -نفس المرجع السابق، ص363-364.

21 -كريستوفر ألسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد37، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء2011، ص52-53.

22 -سيث دن، أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط، «مستقبل النفط كمصدر للطاقة»، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص195.

23 -مأمون عبسي حلبي، بدائل الوقود في قطاع النقل: تطورات وأفاق، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد128، المجلد 35، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2009 ص69،73.

24 -جميل الطاهر، عبد الفتاح دندي، النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد113، المجلد31، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع 2005، ص84.